إسهامات الوقف في خدمة التعليم في الجزائر

-مدينة قسنطينة نموذجا-

تقديم الأستاذة فتيحة محمد بوشعالة

مقدمة

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير البرية محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، القائل (من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له طريقا إلى الجنة).[1]
والقائل: (إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له).[2]

فالذي يقف شيئا لله لينتفع به المسلمون أو غيرهم يكون له أجر عظيم عند الله تعالى ويكون حسابا جاريا له تصب فيه الحسنات ما انتفع به الناس، فما بالك إذا كان هذا الوقف في مجال العلم الذي هو سبيل من سبل الجنة، فالأجر يكون أعظم بإذن الله تعالى.

مدخل تمهيدي:

للجزائر مع الوقف تاريخ طويل، ومؤسسة الوقف فيها عريقة، حيث كانت إحدى دعائم المجتمع على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي.

فالمطلع على مؤسسة الأوقاف في التاريخ الجزائر القريب، كالعهد العثماني مثلا، يقف على انتشار ثقافة الوقف لدى المجتمع الجزائري سلطة وشعبا، كما يقف على الدور الهام الذي لعبته هذه المؤسسة في الحفاظ على كيان المجتمع متماسكا.

ومن أشهر المؤسسات الوقفية في تلك الحقبة مايلي:

1-وقف مؤسسة الحرمين الشريفين:[3]

تعتبر أقدم المؤسسات الوقفية، فهي تعود إلى ما قبل العهد العثماني، وتؤول أموال أوقافها إلى فقراء مكة والمدينة وقد حظيت مؤسسة الحرمين بأغلبية الأوقاف في مدينة الجزائر حيث استمدت أهميتها من المكانة السامية التي كانت تحتلها الأماكن المقدسة في نفوس الجزائريين، الذين وقفوا عليها كثيرا من ممتلكاتهم، فهي تقدم الإعانات لأهالي الحرمين الشريفين المقيمين بالجزائر أو المارين بها وتتكفل بإرسال حصة من مداخيلها إلى فقراء الحرمين في مطلع كل

---

[1]- أخرجه الترمذي في كتاب العلم باب فضل طلب العلم ح 2646، وقال الترمذي هذا حديث حسن.

[2]- أخرجه مسلم في كتاب الوصية باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، ج 11 ح 1631.

[3]- الأوقاف الجزائرية نظرة في الماضي و الحاضر، فارس مسدور وكمال منصور، مقال عن مجلة أوقاف، الكويت، العدد 15، 2008م ص 75 و 76. باختصار.

سنتين، وكذلك كان يوكل إليها فقط الأمانات والإنفاق على ثلاثة من مساجد مدينة الجزائر حيث كانت تشرف على حوالى ثلاثة أرباع الأوقاف كلها.

2 – مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم:

وهي من حيث كثرة عددها ووفرة مردودها تحتل الدرجة الثانية بعد أوقاف الحرمين، وقد كانت أوقاف الجامع الأعظم بمدينة الجزائر تناهز 550 وقفا، كانت تشمل على المنازل والحوانيت والضيعات وغيرها، ويعود التصرف فيها المفتي المالكي، وكانت تصرف عوائد أوقاف الجامع الأعظم على الأئمة والمدرسين والمؤذنين والقيمين إضافة إلى أعمال الصيانة وسير الخدمات.

3 – مؤسسة أوقاف سبل الخيرات الحنفية:

هذه المؤسسة الوقفية ذات الطابع الخيري كانت خاصة بالأحناف أسسها شعبان خوخة سنة 999هـ/1500م واتجه نشاطها إلى المشاريع الخيرية العامة، كإصلاح الطرقات وشراء الكتب ووقفها على طلبة العلم وأهله وكانت مكلفة بإدارة وصيانة أملاك ثمانية مساجد حنفية أهمها "الجامع الجديد".

4 – مؤسسة أوقاف الأندلسيين:

قامت هذه المؤسسة الوقفية بعد محنة الأندلسيين الذين رحلوا إلى المغرب العربي واستقروا في المدن الساحلية وساهموا في الجهاد ضد الأسبان، وقد تعززت مؤسسة أوقاف الأندلسيين بعدها بتأسيس مجمع ثقافي وتعليمي ديني سمي بزاوية الأندلسيين.

5 – أوقاف الزوايا والأولياء والأشراف:

تعود أحباس هذه المؤسسات المستقلة عن بعضها إلى أضرحة الأولياء العالمين والأشراف وإلى المدارس التي أسسوها في حياتهم، وتتمثل مهمة هذه الأحباس في تسديد التكاليف الجارية للمؤسسة التعليمية أو الدينية.

المبحث الأول: دور الوقف في مجال التعليم في حماية هوية المجتمع الجزائري إبان الاحتلال

كان من أهداف الاحتلال الفرنسي للجزائر القضاء على الهوية العربية الإسلامية لتمكين الاستيطان في هذه الأرض إلى جانب الروح الصليبية التي جاء بها، فكان أول ما عمد إليه، تقويض دعائم نظام الوقف الذي كان يعتبر ركيزة أساسية في المجتمع الجزائري، وكذا تهديم المساجد أو تحويلها إلى كنائس أو مؤسسات أخرى، بل حتى إلى إسطبل للحيوانات، "يقول أحد الكتاب الفرنسيين: (إن الأوقاف تتعارض والسياسة الاستعمارية وتتنافى مع المبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر) ولهذا بالذات عملت الإدارة الفرنسية جاهدة على إصدار سلسلة من المراسيم والقرارات تنص على نزع صفة المناعة والحصانة عن الأملاك الوقفية".[1]

كما ركز على تهميش الفرد الجزائري في مجال التعليم، ومن حالفه الحظ في الفوز بمقعد دراسي فإنه سيتعرف لتشويه ومسح فكري منظم، وذلك بتمجيد الاستعمار في الفكر التربوي والإشادة بمنجزات الثورة الفرنسية في حين تم إبعاد اللغة العربية من التعليم العام، هذا في ميدان التعليم الرسمي للإدارة الفرنسية، إلى جانب ذلك كانت هناك المدارس الخاصة التبشيرية، التي تعمد إلى تنصير أبناء وأطفال الجزائريين، فكان المجتمع الجزائري إبان الاحتلال بين مطرقة التعليم العام الذي يمجد الاستدمار ويرسخ فكرة فرنسا الأم ويشوه كل ما هو عربي إسلامي وبين سندان التعليم التبشيري الذي كانت تقوده الجمعيات التبشيرية الكاثوليكية والبروتستانية، "إن الخدمات التعليمية التي قدمها المبشرون لأبناء الجزائريين كانت تهدف إلى تحقيق غاية واحدة هي تنصير الأطفال الذين يؤمون المدارس التبشيرية وما البرامج التعليمية التي طبقوها في مدارسهم سوى إحدى الوسائل التي بواسطتها سعوا إلى تحقيق ذلك الغرض".[2] ولذا انبرى أبناء الجزائر الغيورين على دينهم وعلى هويتهم العربية الإسلامية للتصدي لكلا الفرقين رغم قلة ذات اليد، فسعوا إلى تأسيس مدارس خاصة، وهي ما يسمى

---

[1]- دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، العهد العثماني، ناصر الدين سعيدوني، ص 165.

[2]- التعليم التبشيري في الجزائر، محمد الطاهر وعلي، دار حلب، الجزائر، 2009م ص 134.

فيما بعد بمدارس التعليم العربي الحر أو المدارس الأهلية وكان يشرف على معظم هذه المدارس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

كانت جل مصادر هذه المدارس عبارة عن أوقاف من المحسنين، سواء بوقف ممتلكاتهم وعقاراتهم لجعلها أقسام ومدارس ومعاهد أو وقف أموالهم لتمويل المشاريع الدراسية ودفع رواتب المعلمين وتكاليف الطلبة.

ففي مدينة سعيدة مثلا، وهي مدينة بالغرب الجزائري عام اندلاع الثورة الجزائرية 1954م، تم إنشاء مدرسة خاصة بتبرعات المحسنين حيث جاء: "في الصائفة الماضية فكر جماعة من الأعيان ومصلحي بلدة سعيدة إنشاء مدرسة لتعليم البنين والبنات وأسسوا جمعية وقدموا قانونها الأساسي للجهات المسؤولة للتصديق عليه وشجع ذلك بعض المحسنين من الموسرين فتبرع بداره حبسا على التعليم والصلاة، وسلم مفاتيحها لأعضاء الجمعية ".[1]

وكذلك كان الحال في مدينة قسنطينة، ففي الجامع الأخضر، الذي كان يعتبر مركز ومنطلق الشيخ عبد الحميد بن باديس في نشر العلم والمعرفة وفيه تم تفسير القرآن العظيم المعروف بتفسير ابن باديس، والذي هو في الأصل وقف من أحد بايات قسنطينة في العهد العثماني "ففي الجامع الأخضر بلغت حركة التعليم بهذا العام (1937م) بالجامع الأخضر مبلغا عظيما من النشاط والتقدم بفضل ما يبذله الأساتذة وعلى الخصوص العلامة الأستاذ ابن باديس من الجهود الجبارة. وأسست جمعية التربية والتعليم سنة 1349 هـــ، وكان المؤسس لها هو الأستاذ عبد الحميد بن باديس والباعث له على ذلك ما رآه من إقبال الأمة على دروسه خاصة التي كان يلقيها بالجامع الأخضر، فكان التعليم قاصرا على الكبار، ولكن رأى الأستاذ أن الشباب صاروا مقبلين على تلك الدروس كثيرا ورأى أن الحاجة صارت ماسة لتأسيس جمعية تقوم بذلك فأسسها كما ذكرنا وأعانه على ذلك بعض الفضلاء القسنطينين فتمكنت الجمعية من تخصيص محل لتعليم النشء وضاق المحل عن قبول أفواج التلاميذ المقبلين عليه فاستعانت الجمعية بمحل الخيرية الإسلامية هناك وتدريس في هاته المدرسة العلوم العربية والدينية والأخلاق والتربية والتاريخ الإسلامي واللغة الفرنسية، وقد جلبت المدرسة معلمة لتعليم البنات النسيج والطرز وغير ذلك و لم تقف الجمعية عند هذا الحد بل أحدثت قسما ليليا للكهول يتعلمون فيه القراءة والكتابة ومبادئ الديانة والعربية.

[1]- جريدة البصائر، م 7 العدد 302، سنة 1955م، ص 253. دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2006م.

فالواجب اليوم على الأمة الجزائرية بل على كل فرد مسلم منها يغار على أمته ويضمر لها الحب الحميم في قلبه ويريد أن يرى شبابها في مصاف شباب العالم أن يبذل ما في طاقته من المعونة المادية خصوصا".[1]

وهذا نموذج آخر من مدينة ميلة وهي مدينة تقع بالشرق الجزائري وفي إحدى قراها البعيدة "تقع قرية الرواشد في الجهة الغربية من مدينة ميلة وهي ذات منظر خلاب وأرض خصبة لكن الفائزين بنعيمها بكل أسف هم الأجانب المعمرون، أما المسلمون فكما يقول المثل "لا ناقة لهم ولا جمل"، أما الأهالي فمسكنهم الأكواخ في سفح الجبل.. ورغم هذا الشقاء البعيد التصور وهذه التعاسة الفريدة في نوعها فقد أدرك أهل قريتنا أن تثقيف الأبناء هو نقطة الارتقاء وأن تعليمهم هو الهدف الأول الذي ينبغي تحقيقه، واستقر رأيهم على أن الجهل هو الداء الفتاك الذي يجب أن تتظافر الجهود على استئصال بذوره،

كنت أدعوهم لمشروع المدرسة والألم يحز قلبي لما هم عليه، في حاجة ماسة إلى ما يقيم الأولاد. ولكن قوة الإيمان وشجاعة الضمير، جعلتني أتفاءل وأكرر الدعوة، و لم تطل المدة حتى اختمرت الفكرة في العقول ودفعت الغيرة كاتب الجمعية (جمعية العلماء المسلمين) الشاب السيد عبد الله رويبح فوهب البقعة لبناء المدرسة وسرعان ما هب الناس إلى النهوض لمشروعهم العظيم".[2]

هذه نماذج من المدارس الحرة عبر القطر الجزائري شرقه وغربه، تنم عن دور الوقف في مجال التعليم في الحفاظ على هوية الشخصية الجزائرية العربية المسلمة في وجه الاستدمار الغربي الفرنسي الصليبي الذي حاول طمس معالمها وتشويه صورتها العربية المسلمة.

وهذا نموذج آخر من مدينة الجزائر العاصمة ، مدرسة كان لها شأن أيضا مع المدارس الحرة، ومع هبة المحسنين ممتلكاتهم من أجل التعليم العربي هي مدرسة التهذيب. "ومدرسة التهذيب هذه كبقية المدارس الحرة الأخرى، إذ هي أول مدرسة تضم تلاميذها من المراحل الثلاثة: الحضانة، الابتدائي الثانوي وتضيف إليها التعليم الفني، وهي المدرسة الرائدة المعطاءة وليدة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ففي حي (العين الباردة) كبقية الأحياء من عاصمة الجزائر

[1]– حركة التعليم في هذه السنة بالجامع الأخضر ومدرسة التربية والتعليم، مقال لعبد المجيد حيرش الجزائري عن جريدة البصائر، 173/2 و 175، العدد 72، سنة 1937م.

[2]– الرواشد تشيد مدرسة فاخرة، مقال بقلم عبد المجيد الشافع عن جريدة البصائر م 8 ص 64، العدد 324 سنة 1955م.

أقيمت مدرسة متواضعة أو بعبارة أدق (مكتب فرع) في مرآب مظلم تفضل به أحد سكان الحي فأطلق عليه اسم التهذيب، وقد أثث بمقاعد قديمة وسبورة سوداء وجئ بأحد المعلمين ليلتف حوله أفواج من التلاميذ والتلميذات لقراءة القرآن ومبادئ اللغة العربية فاستمر العمل فيه ثلاث سنوات أو أربع، فأراد الله أن تكون سنة 1954 خاتمة عهد قديم وفاتحة عهد جديد، فهبت جماعة من رجال الحي بدافع من الإيمان والنخوة الإسلامية فقالوا، ثم عزموا أن ينفذوا ما قالوا، فاندفعوا وتبرعوا بكرم وسخاء وأريحية فابتاعوا قطعة أرض تتجاوز مساحتها 275 م واستمر هذا العمل الخالد المتواصل ستة أشهر فقط، بدت المدرسة في نهايتها مطلة على الحي بثلاثة أقسام على الطراز الحديث".[1]

وبعد أن استوت المدرسة واستقام عودها أرادت الانضمام إلى مدارس جمعية العلماء المسلمين لتقوم الجمعية على رعايتها واستمرارها. "وفيما يلي رسالة انضمام مدرسة التهذيب إلى مدارس جمعية العلماء

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين – لجنة التعليم

نهج بن الشيخ الفقون رقم 5 قسنطينة

رسالة رقم 601، قسنطينة في 1953/12/8 م

الأفاضل المحترمين، رئيس الجمعية وأعضائها الكرام الأبرار السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أما بعد فقد اتصلنا بكتابكم الذي تعلموننا فيه بطلب انضمام جمعيتكم بجمعيات ومدارس جمعية العلماء. فنقدم إليكم قبل كل شئ تهانينا بانتصاركم للحق بالحق وعملكم الصالح في سبيل الله والإسلام.

هذا وقد سجلنا المدرسة بين مدارسنا، وسوف نبعث إليها بكل ما نبعثه إلى المدارس بحول الله فاعملوا واستعينوا بالله، واستعينوا بالإيمان والصبر والسلام.

الرئيس بالنيابة: محمد خير الدين

مع ختم جمعية العلماء ولجنة التعليم".[2]

[1]– المسيرة الرائدة للتعليم العربي الحر بالجزائر، ج 4 محمد الحسن فضلاء دار الأمة، الجزائر، ط الأولى، 1918م. ص 18 و 19 مختصرا.

[2]– المصدر نفسه، ص 31 و 32 باختصار.

وفي الحقيقة ما هذه إلا نماذج وعينات قليلة من المدارس الحرة للتعليم العربي التي أنشأت بأموال وتبرعات المحسنين خدمة للأمة وحفاظا على شخصيتها.

"فعشرات من المدارس والجمعيات والشُعب تأسست بعاصمة الجزائر ومئات أخرى من شرق البلاد إلى غربها ومن جنوبها إلى شمالها وكلها تنضوي تحت لواء جمعية العلماء، فانتشر التعليم العربي بأوسع نطاق وكثر الإقبال عليه، وازدهرت حركة التعليم النشيطة، وتنافست الأحياء، وهبت الهبات والجمعيات تشيد وتؤسس وتنظم، فالشعب الجزائري العربي المسلم بأكمله، نهض يجمع أشتاته ويؤلف صفوفه وكتائبه ويقاوم زحف الغزاة بالإيمان والكلمة والصمود والتضحيات.."

وبعد هذه المدارس الحرة التي تكفلت بتدريس أبناء الشعب الجزائري قواعد الدين ولغته والعلوم الأخرى على مستوى الحضانة والابتدائي كان لا بد من إكمال مسيرة التعليم، فقررت جمعية العلماء إنشاء معهد للتعليم الثانوي، وكان يعتبر امتداد لجامعة الزيتونة و كان هذا المعلم حلما للشيخ ابن باديس وقد حققه له رفاقه بعد وفاته وعلى رأسهم الشيخان محمد البشير الإبراهيمي والعربي التبسي وكان مقر هذا المعهد قد اشتري بتبرعات المحسنين وقفا لله تعالى على العلم وأهله وهذا الشيح الإبراهيمي يروي لنا قصة إنشاء المعهد "معهد عبد الحميد بن باديس: والمعهد تجمعه ثلاث كلمات، مكان وإدارة وتعليم.

أما المكان فهو دار منسوبة إلى أسرة عريقة في المجد وهي أسرة ابن الشيخ الفقون، التي يعرفها التاريخ بأعلامها في العلم والأدب، شاركت الأمة الجزائرية كلها في بذل الأموال التي اشتريت بها الدار، وأنفقت على إصلاحها وإعدادها.

والمعهد وإن كان فرعا من جامع الزيتونة لا يخرج عن برامج أصله في الجملة، ولكنه قد يزيد عليها لفائدة محققه أو راجحة وهو ينوي التوسع في مبادئ علوم الحياة.. إننا ننظر البعيد في صالحك (يخاطب الفرد الجزائري) وما فتحنا معهد قسنطينة حتى عقدنا العزم على فتح معهد في مدينة الجزائر ومدينة تلمسان".[1]

والمطلع على جريدة البصائر التابعة لجمعية العلماء يجد أن الجريدة تنشر في كثير من أعدادها قائمة المتبرعين، لخدمة المعهد وما يلحق به فهذا نموذج من تلك النشرات.

[1]– معهد عبد الحميد بن باديس ما له وما عليه، مقال بقلم محمد البشير الإبراهيمي، جريدة البصائر، م 1 ص 344، العدد 44 سنة 1948.

"معهد ابن باديس:

ننشر على التوالي أسماء المتبرعين والمبالغ التي تبرعوا بها للمعهد، وهذه القوائم جامعة بين المتبرعين لشراء المعهد وبين المتبرعين لصندوق التعليم فيه".[1]

وكان المعهد بهذه التبرعات بتكفل بسكن الأساتذة، وكذا الطلبة.

يقول الشيخ الإبراهيمي: "إن إدارة المعهد ومعها اللجنة المالية، ومعها جميع المصلحين وأنصار العلم بذلوا جهودهم في إحضار السكن للمشايخ والتلاميذ".[2]

وقد تخرج من هذا المعهد كثير من الإطارات منهم من استشهد في سبيل الله إبان الثورة الجزائرية أمثال: عبد الرحمن بوساحة، الطاهر زراعي، الطاهر حواس، علي بوخالفة، أحمد بوسليماني، أحمد شاذلي، الوردي اللواعر، والعقيد محمد شعباني، بخوش محمد، درنوني عمار، مواقي الشريف، وغيرهم كثير ومنهم من تولى مناصب عليا في الدولة الجزائرية المستقلة نذكر منهم:

- عبادة مصطفى مدير التلفزة الوطنية سابقا.
- أبو بكر مسعودي: ضابط أول عضو منطقة.
- السعيد عبادو: أمين عام منظمة المجاهدين حاليا.
- محمد الشريف عباس: وزير المجاهدين حاليا.
- محمد الصالح يحياوي: وزير سابق.
- حمدادو الهادي أو الشريف: رائد متقاعد.
- ذيب بلقاسم: مسؤول ناحية بجيش التحرير.
- دعاس محمد الشريف: عضو الأمانة الوطنية للمجاهدين.
- صحراوي نور الدين: رائد ووالي، متقاعد.
- الهاشمي هجرس: عميد متقاعد.
- علاق محمد: لواء.
- سويسي محمد: ممثل جبهة التحرير، باتحادية أوروبا.[3]

---

[1]-- جريدة البصائر، م1 ص 172، العدد 21 فيفري 1948م

[2]- معهد عبد الحميد بن باديس مقال للشيخ الإبراهيمي، عن جريدة البصائر م1 ص 344ن العدد 44 سنة 1948م.

[3]- نقلا عن محاضرة للواء محمد علاق، جريدة البصائر، العدد 343 جوان 2007م ص15.

وهذه شهادة من أحد خريجي معهد عبد الحميد بن باديس، اللواء المتقاعد محمد علاق:

"التعليم الحر في فترة الاحتلال الفرنسي كان بمثابة مشتلة وطنية تنبت الأشجار الطيبة التي تنفع الناس أو بمثابة مركز تدريب وطني تتخرج منه دفعات أجيال من الطلاب متشبعين بالروح الوطنية، وإذا ذكر التعليم الحر يتبادر إلى الأذهان المنافس للإدارة [يقصد مدارس التعليم التي تشرف عليها الإدارة الفرنسية] والذي تشرف عليه جمعية العلماء المسلمين الجزائريين لما لها ولإطاراتها من المكانة المحترمة عند الأمة وإشرافها على مدارس التربية والتعليم والمساجد التي بنيت بتبرعات الشعب في جميع أنحاء الوطن.

والتعليم الحر هو ممارسة ميدانية للطريقة التي اعتمدتها استراتيجية الحركة الوطنية في النضال من أجل التحرر الفكري، لكونه جبهة نضال معرفي فتحها الشعب الجزائري ضد القرارات المجحفة التي فرضها الاستعمار الفرنسي على الاعتبارات التربوية الوطنية لمنع الأهالي من ممارسة التعليم لأبنائهم.

هذا بعد أن غزا البلاد سنة 1830م وقتل وشرد وخرب المدارس والمساجد وحول بعضها إلى معسكرات وكنائس لإبعاد المواطنين عنها وحرمانهم من القيام بشعائرهم الدينية ومن تعليمهم لغتهم العربية، ولقد ذكرت بعض المصادر التاريخية أن 160 مسجدا كان متواجدا في العاصمة في بداية الغزو فاستولت عليها قوات الاحتلال وعلى أملاك الحُبس التابعة لها.

وقد أوكل الشعب الجزائري الجهاد المعرفي والتعليمي إلى المناضلين المثقفين والعلماء من أبنائه المخلصين ليسهروا ويحافظوا على ثقافتنا العربية الأصيلة. ولتحقيق هذه الأهداف تكاثفت جهود الجماهير الجزائرية على اختلاف طبقاتها من مثقفين وعمال وتجار وفلاحين وحرفيين أقبلوا كلهم يتبرعون مما تيسر من الأموال وبها أمكن بناء المدارس والمساجد لتعليم الصغار وإرشاد الكبار.

وأصبح المواطنون يتنافسون على إرسال أبنائهم إلى التعليم الحر في المدارس التي بنيت في أغلب مدن القطر الجزائري وفاق عددها 130 مدرسة في سنة 1946م، وأصبح المتخرجين من السنة الخامسة يتوجهون إلى المعاهد التونسية والمغربية لإتمام تعليمهم الثانوي فما فوق في علوم اللغة العربية.

وللتخفيف من أتعاب التنقل إل خارج البلاد طلبا للعلم قررت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إنشاء معاهد للتعليم الثانوي في كل من قسنطينة والجزائر ووهران تستقبل خريجي

المدارس الحرة بما في ذلك المدارس التي أنشأها وتشرف عليها حركة انتصار الحريات الديمقراطية في بعض المدن، وأسفر القرار على إنشاء معهد عبد الحميد بن باديس في مدينة قسنطينة وبدأ ينشط في سنة 1947م، فكان عنوانا لنهضة علمية وثقافية حققتها أمتنا رغم عراقيل السلطات الاستعمارية".[1]

فكل هذه النهضة العلمية التي قعدت لها المدارس الحرة الخاصة وأكملتها المعاهد بعد ذلك هي ثمرة أموال الشعب الجزائري التي أوقفت خدمة للعلم والتعليم في هذا البلد الذي أرادت فرنسا مسخ وطمس هويته العربية الإسلامية.

المبحث الثاني:

القوانين الصادرة في حق الأوقاف بعد الاستقلال ودورها في تفعيل الوقف:

ولما منّ الله تعالى على الجزائر بالاستقلال، بدأت تسترجع كيانها ومؤسساتها، ومن ضمن هذه المؤسسات، مؤسسة الوقف وسعت الدولة الجزائرية المستقلة إلى إصدار جملة من القوانين في حق الأوقاف ساعدت في تفعيل الوقف واستعادة ما ضاع من أوقاف، وكذا نشر ثقافة الوقف، "وبالرغم من التأثيرات السلبية التي تركها التنظيم العقاري على أصناف الملكية قبل الاستقلال بصفة عامة، أو على الأوقاف بصفة خاصة إلا أن الأملاك الوقفية بقيت متواجدة، وكانت تتوزع على أوقاف حبست على المدارس والزوايا و المساجد والكتاتيب بالإضافة إلى الأوقاف الأهلية".[2]

وهذا ملخص تلك القوانين الصادرة في الجريدة الرسمية.

وهذا أول قانون صدر بعيد الاستقلال سنة 1962م جاء فيه: "مرسوم رقم 64-283 مؤرخ في 10 جمادى الأولى 1384هـ الموافق 17 سبتمبر 1964 يتضمن نظام الأملاك الحبسية العامة.

المادة 2: تعد أوقافا عمومية:

أولا: الأماكن التي تؤدي فيها شعائر الدين.

---

[1]- التعليم الحر أثناء الثورة، محاضرة للواء المتقاعد محمد علاق، عن جريدة البصائر، العدد 343، جوان 2007م ص 14.

[2]- الأوقاف الجزائرية، نظرة بين الماضي والحاضر، مصدر سابق، ص 83.

ثانيا: الأملاك التابعة لهذه الأماكن.

ثالثا: الأملاك المحبسة على الأماكن المذكورة.

رابعا: الأوقاف الخاصة التي لا يعرف من حبست عليهم.

خامسا : الأوقاف العمومية التي ضمت إلى أملاك الدولة.

وبناء على هذه المادة تضمن الدولة استرجاع الأوقاف التي ضمتها سابقا إلى أملاك الدولة، فهذا البند ساعد على استعادة بعض ما ضاع من أملاك.

المادة 3: تعتبر من الأوقاف العمومية الأملاك التي اشتراها أشخاص طبيعيون أو معنويون باسمهم الشخصي أو التي وقفت عليهم بعد ما اشتريت بأموال جماعة من المسلمين أو وقع الاكتتاب عليها في وسط هذه الجماعة أو خصصت تلك الأموال بالمشاريع الدينية.

وبناء على هذه المادة فكل ما ذكرته من قبل من مدارس حرة للتعليم العربي وكذا معهد عبد الحميد بن باديس تعتبر أوقافا عمومية لأنها مشتراة بأموال محسنين من عامة الشعب الجزائري.

القانون الثاني الذي يعد خدمة للتعليم في مجال الوقف ما جاء في سنة 1991 وجاء فيه:

المادة 6 من القانون رقم 91-10 :

الوقف نوعان : عام وخاص

الوقف العام ما حبس على جهات خيرية من وقت إنشائه، ويخصص ريعه للمساهمة في سبل الخيرات وهو قسمان، قسم يحدد فيه مصرف معين لريعه فلا يصح صرفه على غيره من وجوه الخير إلا إذا استنفذ.

وقسم لا يعرف فيه وجه الخير الذي أراده الواقف فيسعى وقفا عاما غير محدد الجهة<u>ويصرف ريعه في نشر العلم وتشجيع البحث فيه وفي سبل الخيرات".</u>

فالقسم الثاني من هذه المادة 6 يقرر أن ما كان وقفا غير محدد وجه الخير المراد به، فإنه يوجه ريعه إلى نشر العلم والبحث وكل ما يتعلق بذلك وهذا تشجيع من الدولة للوقف في مجال العلم والتعليم.

مادة أخرى من قانون الأوقاف جاءت مؤكدة للمادة الصادرة عام 1964م، وقد صدرت عام 1991م جاء فيها:

المادة 38: تسترجع الأملاك الوقفية التي أممت في إطار أحكام الأمر رقم 71-73 المؤرخ في 8 نوفمبر 1971م والمتضمن الثورة الزراعية إذا ثبتت بإحدى الطرق الشرعية والقانونية..

وما فوت منها باستحالة استرجاع العين الموقوف وجب تعويضها وفقا للإجراءات المعمول بها مع مراعاة أحكام المادة 2 أعلاه.

فهذه المادة أقرت استرجاع الأملاك الوقفية الضائعة باسم التأميم إبان سياسة الثورة الزراعية وإن تلفت فالقانون يكفل تعويضها.

ويمكن في الأخير أن نقول "إن أولى ثمرات الاستقلال لم يكن فيها الشيئ الكثير بالنسبة للأوقاف وإنما فترة الثمانيات وبداية التسعينات هي التي عززت من المكانة القانونية للأوقاف وأعادت بعثها من جديد إلى بداية القرن الحادي والعشرين حيث بدأت تلك التشريعات في مجال الأوقاف تعرف تطبيقا محتشما لها، وهي في تزايد إيجابي خاصة في مجال الاستثمار، فظهرت المشاريع الاستثمارية الوقفية التي ترعاها الدولة والخواص على حد سواء، كالمركب الوقفي " المسجد الأعظم" التي يعتبر نقلة نوعية في المركبات الوقفية والعالم العربي والإسلامي، بالإضافة إلى المركبات الوقفية المصغرة التي بدأت تنتشر في كل ولاية".[1]

المبحث الثالث: نماذج من الوقف في مجال التعليم:

وهذه بعض النماذج من الوقف في مجال العلم والتعليم، وهي خاصة بمدينة قسنطينة.

1 -المساجد:

حيث تعتبر المساجد بالإضافة إلى رسالتها الدينية، مركز من مراكز نشر التربية والتعليم خاصة وأن كل مسجد من مساجد قسنطينة إلا وبه قسم لتعليم القرآن الكريم، حفظا وتجويدا.

ففي مدينة قسنطينة التي يبلغ عدد سكانها حوالى 800 ألف نسمة يوجد أكثر من 300 مسجد والمساجد هي أملاك وقفية بموجب القانون فقد جاء في المادة 8 من قانون الأوقاف الصادر سنة 1991م قانون رقم 91-10 ما يلي "المادة 8 : الأوقاف العامة المصونة هي:

1 -الأماكن التي تقام فيها الشعائر الدينية.

2 -العقارات أو المنقولات التابعة لهذه الأماكن سواء كانت متصلة بها أم كانت بعيدة عنها.

---

[1]- المصدر السابق، ص 102.

3 -الأموال والعقارات والمنقولات الموقوفة على الجمعيات والمؤسسات والمشاريع الدينية"
فالمساجد وكل ما يتعلق بها هو عبارة عن وقف بما في ذلك الأقسام الخاصة بتدريس القرآن وما تحتويه من كتب وأدوات تدريس وغيرها.
ونقلا عن مديرية الأوقاف والشؤون الدينية فإن ما يقارب 3/1 مساجد قسنطينة يبنى بتبرعات المحسنين وعامة الشعب.

2 المدارس القرآنية:

بالإضافة إلى أقسام القرآن الموجودة في المساجد، هناك العديد من المدارس القرآنية المستقلة والتي يبلغ عدد حاليا 17 مدرسة والتي تبرع ببعض مقراتها محسنون وقفا عل العلم و والآخر من طرف الدولة: وهي أيضا تعتبر أوقاف عامة بموجب القانون المذكور آنفا.
نذكر منها:

- **المدرسة القرآنية"عبد الله بن مسعود"** ببلدية حامة بوزيان بولاية قسنطينة، الواقف لها السيد خنيوة رشيد، حيث جاء في العقد: الواهب السيد خنيوة رشيد الذي صرح بأنه وهب بموجب هذا العقد طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية وأحكام قانون الأسرة المؤرخ في 09 جوان 1984 قطعة أرضية معدة لإنشاء مدرسة قرآنية.

الموهوب له: مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية قسنطينة..

تعيين العقار: مساحة مشاعة تقدر بخمسمائة وستة وأربعون متر مربع (542.00م) مخصصة لبناء مدرسة قرآنية "عبد الله بن مسعود".

تم تسجيل هذا العقد بمفتشيه التسجيل الطابع بقسنطينة بتاريخ 2005/10/10م.

–**المدرسة القرآنية"بوحاحة مسعود"** حيث سميت هذه المدرسة باسم الواقف وهو السيد بوحاحة مسعود بن عيسى، الذي صرح وهو في كامل قواه العقلية والبدنية بأنه وهب بموجب هذا العقد طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية وأحكام قانون الأسرة مسكنا معدا للاستغلال كمدرسة قرآنية.

العنوان: حي الشهداء نهج الطريق الثاني رقم 02 قسنطينة فالمدرسة تقع في بلدية قسنطينة.

–**المدرسة القرآنية "المدينة الجديدة علي منجلي"** المحبسة من طرف السيد بولشفار علي جاء في العقد: ذكر الحاضر صراحة بأنه حبس و أوقف الحقوق العقارية المعنية أعلاه على مديرية الشؤون

الدينية والأوقاف لولاية قسنطينة لتخصيصها كمدرسة قرآنية لحفظ كتاب الله ونشر مبادئ الشريعة الإسلامية.

سجل مجانا بمفتشيه التسجيل والطابع لولاية قسنطينة يوم 08 مارس 2009م.

- **المدرسة القرآنية "البيضاوي"** وهي مدرسة قرآنية قديمة، واقعة بمدينة قسنطينة تدرس إلى جانب القرآن، اللغة العربية، والتفسير والحديث.
- **المدرسة القرآنية "غزة"** الواقعة جنب مسجد الحسنين ببلدية حامة بوزيان.
- **المدرسة القرآنية "محمد الأمين"** الواقعة ببلدية عين أعبيد.
- **المدرسة القرآنية "علي بن أبي طالب"** الواقعة بجوار مسجد علي بن أبي طالب ببلدية ديدوش مراد.
- **المدرسة القرآنية "الإمام ورش"** الواقعة بدائرة زيغود يوسف.
- **المدرسة القرآنية "صهيب الرومي"** الواقعة ببلدية عين اسمارة، الموجودة في ولاية قسنطينة فهذه نماذج من المدارس القرآنية التي هي في أصلها عبارة عن أوقاف، وقفت وحبست خدمة للتعليم القرآني واللغة العربية.

3 المكتبات الوقفية:

يوجد بقسنطينة مجموعة من المكتبات التي أوقفها أصحابها على طلبة العلم. وهي كلها موجودة بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة وقد جمعت هناك باعتبار أن جامعة الأمير هي أكبر قطب علمي للعلوم الشرعية يجتمع فيه طلاب العلم فتكون الاستفادة أكبر، وهذه المكتبات يبلغ عددها 14 مكتبة يبلغ مجموع الكتب الموجودة بها 6555 عنوانا منها 621 مخطوطا وتسمى هذه المكتبات بالجامعة بمكتبات الشيوخ وتعتبر من أزخر أقسام المكتبة الجامعية لكونها تضم زبدة ما جمعه مشايخ وعلماء أفنوا أعمارهم في خدمة العلم والمعرفة ويعتبر الشيخ محمد خير الدين نائب رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين هو أول من وضع اللبنة الأولى لهذه المكتبة الوقفية سنة 1989م.

وهذا شجع العديد من العلماء والمشايخ من مختلف ربوع هذا الوطن المفدى أن يحبسوا مكتباتهم لهذه الجامعة. وهذه قائمة بأسماء المكتبات:

- مكتبة الشيخ محمد الشريف بدوي، عدد كتبها 1144 عنوانا.

- مكتبة الشيخ عبد المومن العياشي الوهراني، ولد سنة 1907 بولاية برج بوعريريج، أسهم في تأسيس حركة أحباب البيان عام 1944م، عدد كتبها 619 عنوانا.
- مكتبة الشيخ محمد الطاهر الساحلي الجيجلي (1904-1990م) تابع دراسته بالزيتونة، تتلمذ على يد الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، عضو بارز في جمعية العلماء المسلمين، عدد كتبها 412 عنوانا.
- مكتبة الشيخ محمد خباب الخياط (1906-1991) ولد ببسكرة وتوفي بقسنطينة، أحد أبناء مدينة قسنطينة وعلمائها العصاميين، عدد كتبها 772 عنوانا.
- مكتبة الشيخ أبو زيد الحركاتي، عدد كتبها 173 عنوانا.
- مكتبة الشيخ نعيم النعيمي (1909-1976م) العالم الفقيه الجزائري البسكري القسنطيني، ضمه الشيخ الإبراهيمي إلى لجنة الإفتاء، عدد كتبها 804 عنوانا.
- مكتبة الشيخ محمد الطاهر التليلي، عدد كتبها 545 عنوانا.
- مكتبة مجموع الشيوخ (صالح بن العابد، محمد المختار، أحمد دردور، ابن الموهوب محمد الموهوب، بن الشعيب محمد المهدي ومحمد سعيد بن صويلح) عدد كتبها 837 عنوانا.
- مكتبة الشيخ عمار مطاطلة، عدد كتبها 107 عنوانا.
- مكتبة الشيخ الحواس الميلي، عدد كتبها 374 عنوانا.
- مكتبة الشيخ إبراهيم مرزوق، عدد كتبها 106 عنوانا وكانت هي آخر مكتبة محبسة بتاريخ 2010.
- مكتبة الشيخ إبراهيم جاو، عدد كتبها 592 عنوانا.

وتقدر نسبة الكتب الموقوفة مقارنة بالنسبة لعدد الكتب الموجودة بمكتبة الجامعة بحوالى 27.60 % ، حيث عدد الكتب الإجمالي بالجامعة 23717 عنوانا، والكتب الموقوفة 6555 عنوانا.

وفي الأخير يمكننا القول أن مستقبل الوقف في الجزائر في ازدهار نتيجة للاهتمام البالغ الذي يوليه المجتمع الجزائري لهذه المؤسسة نتيجة تمسكه بدينه الإسلامي وحبه لنشر الخير والعلم.

وهذان نموذجان من وثائق الوقف واحدة خاصة بوقف أرض لبناء مدرسة قرآنية والثانية وقف مكتبة:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر استلام مكتبة الشيخ إبراهيم جاو.

في يوم الأحد / 05 من شهر شوال 1429 هـ الموافق 05 أكتوبر 2008 م و بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بمناسبة حفل افتتاح السنة الجامعية 2008/2009 م تم تسليم واستلام المكتبة الخاصة بالأستاذ الشيخ: إبراهيم جاو

المقدمة هبة إلى جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية وقفا على طلبة العلم والمعرفة وذلك حسب القائمة المقدمة.

توقيع

الأستاذ: ممثل عائلة إبراهيم جاو

توقيع رئيس الجامعة

أ.د.عبد الله بوخلخال



البيـــــــان الوصفي للتقـــــــسيم

أعد البيان الوصفي للتقسيم بموجب عقد أشهر بالمحافظة العقارية بالخروب ولاية قسنطينة يوم 28 ماي 2005 ، حجم 244 ، رقم 33 . ________________

أصـــل المـــلكـــية

تملك السيد بولشفار علي العقار المذكور أعلاه عن طريق الشراء لقطعة أرض صالحة للبناء من مديرية أملاك الدولة و الشؤون العقارية بموجب عقد إداري محرر بتاريخ 03 نوفمبر 2003 . ________________

– مسجل مجانا بمفتشية التسجيل و الطابع لولاية قسنطينة (المركز المالي الخروب) يوم 18 نوفمبر 2003 ، دفتر 01 ، ورقة 163 ، وصل رقم 171 ________________

– المشهر بالمحافظة العقارية بالخروب ولاية قسنطينة يوم 06 نوفمبر 2003 ، حجم 199 ، رقم 49 . ________________

– و قد تم الشراء بثمن رئيسي قدره أربعمائة وواحد و تسعين ألف و خمسمائة وواحد و ستين دينار جزائري و ثلاث و أربعين سنتيم (491.561.43 دج) . ________________

أما البناء فقد شيده بماله الخاص طبقا لرخصة بناء مسلمه له من بلدية الخروب ولاية قسنطينة بتاريخ 13 جويلية 2004 ، تحت رقم 2004/228.________________

– حسب شهادة إدارية محررة بتاريخ 14 جانفي 2007 مسلمة للمرقي العقاري من طرف رئيس مفتشية أملاك الدولة لدائرة الخروب تتضمن تسديد المرقي العقاري السيد بوالشفار علي لقيمة المحلات التجارية و المهنية و ان ليس له أي أثر مالي على عاتق المرقي العقاري تجاه مصالح مفتشية أملاك الدولة لدائرة الخروب . ________________

و كذا بموجب قرار شهادة المطابقة المسلم للمرقي العقاري **السيد بولشفار علي** من طرف بلدية الخروب ولاية قسنطينة بتاريخ 21 جانفي 2009 ، تحت رقم 2008/13 . ________________

أصـــل المـــلكـــية السابـــق

أعفى الموثق من البحث والإسهاب في أصل الملكية السابق واكتفى بما ورد من إيضاحات في باب الملكية السابق ذكره.________________

الجهـــــة المحبـــــــس عليـــــها

ذكر الحاضر صراحة بأنه حبس و أوقف الحقوق العقارية المعينة أعلاه . ________________

علـــى مديرية الشؤون الدينية و الأوقاف لولاية قسنطينة لتخصيصها كمدرسة قرآنية ، لحفظ كتاب الله و نشر مبادئ الشريعة الإسلامية و هذا بحضور الممثل القانوني السيد / عزوزة يوسف بصفته مدير الشؤون الدينية و الأوقاف بالنيابة لولاية قسنطينة ، حسب قرار التعيين الصادر عن وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف تحت رقم 476 بتاريخ 18 سبتمبر 2004. ________________

قائمة المصادر والمراجع

- صحيح مسلم، بشرح النووي، مكتبة الصفا، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003م
- سنن الترمذي، بأحكام الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى.
- الأوقاف الجزائرية نظرة بين الماضي والحاضر، مقال عن مجلة أوقاف، الكويت، العدد 15، 2008م
- جريدة البصائر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006م.
- التعليم التبشيري في الجزائر، محمد الطاهر وعلي، دار دحلب، الجزائر، 2009م.
- دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، العهد العثماني، ناصر الدين سعيدوني.
- المسيرة الرائدة للتعليم العربي الحر بالجزائر، محمد الحسن فضلاء، ج4، دار الأمة، الجزائر، الطبعة الأولى، 1998م.